السياسة الامريكية اتجاه السلاح النووي الهندي

بعد احداث 11 سبتمبر

*د.ناصر عبدالله عون **د.خالد سعد كريم

مستخلص الدراسة:
هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدي تأثير حجم التضخم في ميزان المدفوعات خلال الفترة الزمنية الاتفاق النووي بين الولايات المتحدة والهند يمثل ضربة قوية لجهود منع الانتشار النووي، ويجعل التفاوض بشأن منع نشر السلاح النووي مع دول أخرى مثل إيران وكوريا الشمالية أكثر صعوبة، بل قد يؤدي لسباق نووي في جنوب وشرق آسيا، لأن مجرد قيام الولايات المتحدة ومجموعة الموردين بخرق التزامات سابقة، سيجعل نفس الموردين يقومون بالأمر ذاته، خاصة الصين مع باكستان وكوريا الشمالية، وبالتالي فإن الاتفاق يعد بداية لحدوث مزيد من الانتهاكات لنظام منع الانتشار النووي العالمي بعد أن تم اعتراف من يقودون هذا النظام بدولة نووية لم توقع على معاهدة منع الانتشار .

المقدمة:
تعتبر الهند ثاني دولة في العالم بعد الصين من حيث عدد السكان، حيث يقترب عدد سكانها من حوالي مليار ومائتي مليون نسمة، كما أنها تعتبر سابع دولة على مستوي العالم من حيث المساحة، وبذلك فهي قوة إقليمية آسيوية لا يستهان بها، وحتى تكتمل للهند عناصر القوة فقد اتجهت إلى بناء برنامج نووي اعتمادا على إمكانياتها الذاتية، وبالتعاون مع بعض القوى النووية الأخرى .

والهند بموقعها الجغرافي تعيش وسط غابة من القوى النووية، فجوارها عدوها التقليدي الصين من الشمال الشرقي، ومن الشمال الغربي عدو آخر وهو باكستان، وقد ارتبط البرنامج النووي الهندي في تطوره ارتباطا وثيقا بتطور القوة النووية الصينية، ثم ارتبط أيضا بالتنافس التقليدي مع البرنامج النووي الباكستاني.

مشكلة الدراسة:
تأتي هذه الدراسة للإجابة عن تساؤل رئيسي مفاده: كيف تعاملت الولايات المتحدة الأمريكية مع قضية الانتشار النووي الهندي، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر؟

تساؤلات الدراسة :
تحت مشكلة الدراسة تندرج جملة من الأسئلة البحثية التي حاول الباحث الإجابة عنها ضمن محاور الدراسة، وهذه الأسئلة هي:
* ما أثر أحداث 11 سبتمبر على تغير السياسة الأمريكية تجاه قضايا الانتشار النووي في منطقة جنوب أسيا، وبالتحديد في الهند؟
*لماذا تمنع الولايات المتحدة الأمريكية كوريا الشمالية وإيران من امتلاك السلاح النووي، في حين تسمح به لإسرائيل وعقدت اتفاق أخر مع الهند بامتلاكه؟
*ما هي طبيعة القضايا الرئيسة والأهداف المحورية للسياسة الأمريكية إزاء السلاح النووي الهندي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001

* أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد/جامعة المرقب، إيميل:
kosioun2014@gmail.com
** أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد/جامعة المرقب، kskrayem@elmergib.edu.ly

أهمية الدراسة:

إن هذه الدراسة تستمد أهميتها في تعميق المعرفة بكونها تتناول دور السياسات الأمريكية تجاه قضية الانتشار النووي الهندي، والتي اعتمدتها الإدارات الأمريكية بعد أحداث 11 من سبتمبر، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة العلمية والتي تسعى لتقديم استنتاجات مهمة قد يستخدمها باحثون في دراسة نماذج أخرى مثل كوريا الشمالية وإيران وباكستان وإسرائيل، وتعود الأهمية العلمية أيضا لهذه الدراسة في أن قضية انتشار السلاح النووي أصبحت هي الشغل الشاغل في ملفات السياسة الأمريكية بعد أحداث 11 من سبتمبر، وسيتم التركيز على تلاعب هذه الإدارة بقواعد القانون الدولي في علاقتها مع الملف النووي الهندي، فتارة تؤكد على ضرورة التزام الدول ببنود معاهدة منع انتشار السلاح النووي وتارة أخرى تبرم معاهدات وتساعد دول على اختراق هذه البنود .

أهدف الدراسة:

1. تسعى الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف الأساسية من بينها:
2. كشف الدوافع الحقيقية التي تسعي إليها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقها في منطقة جنوب آسيا.
3. بيان طبيعة البرنامج النووي الهندي من حيث نشأته وتطوره وأهدافه ومكوناته، وما يمكن أن يترتب على هذا البرنامج من تداعيات إقليمية ودولية .
4. الوقوف على أهداف السياسات الأمريكية تجاه الانتشار النووي الهندي، وما اعتمدت عليه من وسائل وآليات لوضع هذه السياسات موضع التنفيذ .
5. معرفة المصالح التي تسعى إليها الإدارة الأمريكية لتحقيقها من خلال إثارة قضايا الانتشار النووي في جنوب أسيا، فهي أبعد من كونها تقتصر على الجانب الاقتصادي، وإنما تتعداه إلى مصلحة سياسية تكمن في عدم السماح بقيام تكتل معاد لها بالمنطقة .

منهجية الدراسة:

أعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة لتحليل الاحداث ذات العلاقة لبرنامج النووي الهندي ومدى تأثير السياسة الامريكية عليه.

المحور: الأول

أولا: نشأة البرنامج النووي الهندي

حتى أواخر الستينيات، لم تكن هناك مشكلة كبيرة بالنسبة لأية دولة تمتلك قدرات عسكرية نووية في أن تتخذ قرارا بإجراء اختبار نووي، فلم يكن النظام الدولي لمنع انتشار الأسلحة النووية قد تطور، ولم تكن معاهدة منع الانتشار النووي قد دخلت حيز التطبيق، وكان على الدول "النووية" أن تراعي فقط بعض القيود الخاصة بالمعاهدات الموقعة لعدم إجراء التجارب في بيئات معينة كالجو والبحر والفضاء الخارجي والمناطق الخالية من الأسلحة النووية، وقد رتبت معاهدة منع الانتشار النووي وضعاً جامداً للخريطة النووية الدولية، بحيث أصبح اتخاذ قرار دخول النادي النووي المغلق من باب التجارب النووية يمكن أن يواجه بعقوبات دبلوماسية واقتصادية تفرض من جانب بعض الدول، أو بشكل جماعي، وتصاعدت أهمية التداعيات المحتملة المضادة للتجارب بعد نهاية الحرب الباردة، بفعل التحسب لرد الفعل الأمريكي تحديدا. لذا كانت هناك تساؤلات مختلفة حول الحسابات الخاصة بالهند ثم باكستان في اتخاذهما قرار إجراء تجارب

نووية. ووفقا للتقديرات الخاصة بردود الأفعال اللاحقة، فإن العقوبات لم تكن "هائلة" بالصورة التي يمكن أن تردع الدول النووية عن المضي في هذا الاتجاه.

1- البرنامج النووي الهندي :

عند تقييم القوة النووية للهند فإننا نجد أنها قد استندت إلى بعض العناصر الأساسية التي مكنتها من الوصول إلى تلك القوة، ولعل من أهمها (ممدوح,1998)

أ- البنية الأساسية وتشمل :

1- قاعدة بشرية علمية وتكنولوجية.

2- إنشاء مراكز الأبحاث العلمية والمعاهد والمعامل المتخصصة.

3- بناء المفاعلات النووية.

ب- تدبير الخامات النووية اللازمة.

ج-القدرة الاقتصادية لتنفيذ برنامج نووي.

في هذا الإطار، بدأ عمل الهنود على التقنية النووية قبل الاستقلال عن المملكة المتحدة، وتحديدا عام 1947، وفي عام 1948 صدر قانون الطاقة الذرية الهندي، وأنشئت لجنة الطاقة الذرية التابعة لرئيس الوزراء، وفي عام 1949 أقامت وحدة البحث عن الخامات النادرة مثل اليورانيوم والثوريوم. وفي عام 1951 وقعّت الهند مع فرنسا اتفاقية تعاون نووي نصّت على القيام بتدريب العلماء الهنود وتبادل الزيارات (شحاتة , 1998) وبناءً على ذلك أنشأ نهرو الرئيس الهندي في عام 1954 وزارة الطاقة الذرية في دلهي، في حين بقيت لجنة الطاقة الذرية تعمل بشكل منفصل في بومباي لتكون مؤسسة احترافية خاصة فقط بالتجارب العلمية وغير خاضعة لأي وزارة حكومية بشكل مباشر، وذلك وفق اقتراح بهابها الذي انتخب في العام التالي رئيساً للجنة الاستشارية العلمية بالأمم المتحدة (وهي كيان به ممثلون من الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، والمملكة المتحدة، وفرنسا، والهند، والبرازيل، وكندا)، وتمكن بهابها من إقناع المملكة المتحدة وكندا بتحويل التكنولوجيا النووية المدنية في إطار خطة كولومبو(رئيس فريق التصميم النووي الكندي) الذي كانت تربطه علاقة صداقة ببهابها (Raia، 2000) وفي عام 1955 وقع نهرو اتفاقيات للتعاون في مجال الطاقة الذرية مع كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، حيث حصلت الهند في عام 1956 على مفاعل أسبرا بقوة واحد ميجاواط من المملكة المتحدة، ليكون هذا أول مفاعل لإنتاج اليورانيوم ليس في الهند فقط بل في القارة الآسيوية كلها، وبدأ تشغيله في ترومباي في ديسمبر 1958، وبعد ثلاثة أشهر تم إنتاج أول كمية من اليورانيوم عالي التخصيب، ووقعت الهند كذلك اتفاقاً مع كندا في أبريل 1956 لإنشاء مفاعل سيروس بقوة 40 ميجاواط لتطوير قدرتها النووية للأغراض السلمية، ودخل المفاعل حيز العمل في عام 1960، بعدما أمدته واشنطن بنحو 20 طناً من الماء الثقيل، وأصبح يعرف بالمفاعل الهندي-الكندي-الأمريكي؛ وبهذا أتمت الهند دورة الوقود النووي على المستوى البحثي والتجريبي أيضاً (جمال , 2002) بعد ذلك قام الأمريكيون بتزويد الهند بمفاعلين للمياه الخفيفة لمحطة الطاقة الذرية في تارابور وقدرة هذين المفاعلين تصل إلى (200) ميجاواط من الكهرباء، مع توفير إمدادات مستمرة لوقود اليورانيوم منخفض الإشعاع، كما وفّرت منح تدريبية لأكثر من(1300) عالم وفني هندي، في عام 1962م تلقت الهند هزيمة في حربها مع الصين، و بعدها بعامين في أكتوبر 1964م قامت الصين بأول تجربة نووية. صرّح على أثرها بهابها في لندن عندما سمع بتجربة الصين أن باستطاعة العلماء الهنود إنتاج قنبلة نووية في غضون 18 شهراً، وأُعطي بهابها الضوء الأخضر من قِبل رئيس الوزراء الهندي آنذاك (لالا باهادرورشاشري) لتطوير متفجر نووي سلمي، ولكن تقدير بهابها كان غير واقعي فقد مات دون

تحقيق حلمه، إلى أن جاءت أنديرا غاندي وتم القيام بالتفجير الأول في مايو عام 1974م حيث تم إجراء اختبار سلمي لقنبلة مصنوعة من البلوتونيوم قدرت قوتها ب 15 كيلو طن من المادة الشديدة الانفجار في صحراء راجستان وقد أرسل الفرنسيون برقية تهنئة تبعها اقتراح بأن تقوم فرنسا بمساعدة الهنود في بناء أول مفاعل توليد سريع، الذي سيزيد بصورة كبيرة إمدادات الهند من البلوتونيوم، وعلى أثر هذا التفجير أوقفت كندا تعاونها النووي مع الهند، كما أوقفت الولايات المتحدة إمداد الهند بالوقود النووي.

وقد سار الهنود باندفاع قدماً في عملية البناء النووي على مدى السنوات التي عقبت التفجير الأول، ففي مايو 1984 أعلن العلماء الهنود أنهم نجحوا في بناء مفاعل استخدمت فيه مواد مصنعة يدوياً بمعالجتها بثوريوم رملي (السيد و 2012) . كما أن الدبلوماسية الهندية البرجماتية ووضع الهند كدولة كبيرة بالنسبة للعالم الغربي يمكن أن تعمل توازن مع الصين، جعل الغرب يغض الطرف عن البرنامج النووي الهندي، بل ساهم في دعمه وتطويره، وتشير التقارير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1995م قد أمدت الهند بالكمبيوترات المتفوقة وأنظمة الأمان النووي وتقنيات الروبوت للمعاهد النووية الهندية، حيث يتم إنتاج المواد النووية الانشطارية. وفي الفترة ما بين 1994- 1996م، تم تدريب أكثر من (814) عالماً هندياً في ثلاث من المختبرات الوطنية الأمريكية (لوس الاموس، ولاورونسليفرمور،وساندیا).

بعد استلام حزب بهاراتياجاناتا الهندوسي المتطرف الحكم في 16 مارس 1998م، دخلت الهند مرحلة جديدة، حيث أعلن زعماء هذا الحزب برنامجهم في إدخال الأسلحة النووية في الترسانة العسكرية الهندية، وفي11مايو قامت الهند بخمس تجارب تفجير قنابل نووية في ميدان (بوكران) بولاية راجستان(أربع منها انصهاريه، والخامسة حرارية)، وبالنظر إلى أن نيودلهي قامت بذلك مدفوعة بالوضع الداخلي وتدهور العلاقات مع باكستان، نجم عن ذلك توتر العلاقات مع الولايات المتحدة، ومع المجتمع الدولي، للحد من انتشار الأسلحة النووية، لكن الهند أكدت على أنها ملتزمة بإبقاء برنامجها النووي في حالة دفاعية فقط .

2- وسائل توصيل الرؤوس النووية :

أما فيما يخص برنامج الصواريخ، ومن أجل نقل السلاح النووي أو الرأس النووي كان لابد أن يوازي جهد إنتاج القنبلة النووية جهد آخر في إنتاج الصواريخ القادرة على نقل هذا السلاح، وكانت الهند قد بدأت برنامجها الصاروخي منذ عام 1967م بإنشاء برنامج لأبحاث الفضاء والأقمار الصناعية، حيث أثمر هذا البرنامج عن تجربة الصاروخ روهني 560، وهو صاروخ ذو مرحلتين ويعمل بالوقود الصلب ويصل إلى ارتفاع (334) كيلو متراً، وقادر على حمولة تصل إلى (100) كيلوجرام. تكللت الجهود بإطلاق صاروخ ثانٍ لحمل الأقمار الصناعية عام 1979م، وذلك لتطوير وإنتاج منظومات مختلفة من الصواريخ المتعددة الأغراض والمدى، وتمتلك الهند ترسانة محلية الصنع لأنواع متعددة تتراوح من قصيرة إلى بعيدة المدى، وبعضها قادر على حمل الرؤوس النووية، ويغطي مداها الصين وباكستان كما أنها طوّرت أنواعاً منها يمكن إطلاقها من البحر .

ويمثّل صاروخ (آجني) المتوسط المدى الذي يغطي مداه جميع الأراضي الباكستانية، ويستطيع حمل شحنة وزنها طن واحد أهم الصواريخ في الترسانة الهندية، حيث يتوقع إنتاج أعداد كبيرة منه لصالح القوات الهندية، مع الإشارة إلى أن الهند منشغلة بتطوير صاروخ (بريثفي) بعيد المدى والذي يستطيع بلوغ أي مكان في آسيا بما في ذلك الصين وأجزاء من الشرق الأوسط، وتمتلك كذلك الهند صاروخ أرامب ويصل مداه إلى (2500) كم، كما أجرت الهند في عام 1998م تجربة لإطلاق الصاروخ (ساكاريكا) من الغواصات ويستطيع حمل رأس نووي ويصل مداه إلى (300) كيلومت (mohan ,2011)

وبذلك أصبحت الهند دولة نووية هجومية بعد امتلاكها للصواريخ متوسطة المدى، والتي يمكنها حمل رؤوس نووية ويصل مداها إلى كل أعماق الصين وباكستان، كما قامت الهند بتطوير قدرات الصواريخ البالستية العابرة للقارات ليصل مداها إلى حوالي (5000) كم.

ويفوق عدد الصواريخ الهندية ما لديها من رؤوس حربية نووية إذ تمتلك أكثر من 200 صاروخ، و يقدر أن الهند تمتلك ما بين 50 و150 من الرؤوس الحربية النووية، لا تنقصها في الواقع المواد الانشطارية وتختزنها للمستقبل، ويبلغ عدد القطع البحرية في الأسطول الهندي 100 سفينة مقاتلة تشمل 16 غواصة وحاملة طائرات واحدة (كريس , 2006)

المحور الثاني

تطوير القدرات النووية الهندية

كان تطور القدرة النووية الهندية مرتبطاً على الدوام بالتطورات الجارية في الترسانة النووية الصينية، إذ ظلت الهند تشعر دوماً بالقلق من القدرة النووية الصينية منذ أن أجرت الصين أول تفجير نووي لها في العام 1964، ورغم أن تطوير القدرة النووية الصينية كان موجهاً في الأساس ضد الاتحاد السوفيتي السابق، إلا أن الهند شعرت بقلق شديد من ذلك، مما دفعها إلى تطوير قدرة نووية ذاتية، ولذلك، ارتكزت السياسة النووية الهندية دوماً على عاملين رئيسين، أولهما: رغبة الهند الدائمة في مجاراة الصين وتحقيق تكافؤ استراتيجي معها، وثانيهما: رفض الهند لحالة عدم التوازن وعدم مساواة القائمة في الساحة الدولية في مجال الانتشار النووي.

أولا : القدرات النووية الهندية بعد تفجيرات 1974 _1998

بعد تفجير 1974 قامت الهند باستكمال تطوير برنامجها النووي من خلال إنشاء كثير من المفاعلات النووية الجديدة، وتأسيس برنامج صاروخي وفضائي يعزز الاستعداد للتحول إلى الخيار النووي عند الضرورة.

لقد حدثت طفرة كبيرة في تطوير كل القدرات النووية الهندية؛ فقد شرع العلماء الهنود منذ عام 1975 في إضفاء صبغة وطنية كاملة على النشاطات النووية، وذلك بالانتقال إلى إنتاج البلوتونيوم اعتمادا على القدرات الذاتية من خلال بدء العمل في مفاعل "دورفا" بقوة 100 ميجاواط ويعمل بالماء الثقيل ويستخدم اليورانيوم الطبيعي وقوداً، وهو المفاعل الذي دخل حيز العمل بشكل منظم منذ عام 1985، ويقدر أنه ينتج حوالي 25 كيلو جراماً سنوياً من البلوتونيوم العالي النقاوة؛ أي ما يكفي لإنتاج أربعة أسلحة نووية في العام الواحد، وخاصة أنه ينتج البلوتونيوم 239 المناسب لصنع السلاح النووي؛ بسبب خلوه من النظير 240 الذي ينتج في مفاعلات الماء الخفيف لإنتاج الطاقة الكهربائية في تارابور وغيرها (جعفر , 2005).

واستطاعت الهند خلال هذه المرحلة إنتاج نحو مائة طن من الماء الثقيل الذي احتاج إليه مفاعل "دورفا" في بداية تشغيله، وأنشأت محطة نووية في كالبكام، ومفاعلاً تجريبياً سريع التوليد يستخدم البلوتونيوم واليورانيوم الطبيعي معاً، وكثير من المنشآت والمفاعلات الأخرى؛ مثل: بورنيما-2، وبورنيما-3، وكاميني-2. وأشارت كثير من التقديرات إلى أن هذه المفاعلات النووية، ومصانع إنتاج الماء الثقيل، تكفي لإنتاج نحو 4.5 أطنان من البلوتونيوم، منها حوالي 350 كيلو جراماً يعد صالحاً لإنتاج حوالي مائة سلاح نووي على الأقل حتى بداية التسعينات، وتأتي من مفاعلات تارابوروكالبكامودورفا؛ إذ ينتج كل منها حوالي مائة كيلو جرام من البلوتونيوم، فيما ينتج مفاعل سيروس ما بين 40 و 50 كيلو جراما .

ففي عام 1998 قامت الهند بنشر صواريخها من طراز (برزفي- 2) الذي يبلغ مداها (250) كم على حدودها المتاخمة لباكستان، حيث أعلن وزير الدفاع الهندي "جورج فيرناندلس" بأن بلاده تسعى لتطوير برنامجها النووي، وأن صواريخها (برزفي-2) تتميز بطول المدى الذي يمكنها من إصابة أي هدف داخل باكستان.

وفي تطور مفاجئ أعلن "تشيد امبارام" رئيس لجنة الطاقة الذرية الهندية أن الهند قامت يوم 11 مايو 1998 باختبار ثلاث قنابل نووية من أعيرة (45) كيلو طن للقنبلة النووية الحرارية، وهي تماثل أكثر من ضعفي قنبلة هيروشيما، (10) كيلو طن للقنبلة الانشطارية، و(2) كيلو طن للقنبلة منخفضة العيار. أما القنبلتان منخفضتا القوة اللتان تمت تجربتهما يوم 13 مايو فكانتا بقوة (0,5)،(0,3) كيلو طن على التوالي.

أما المستشار العلمي لوزارة الدفاع الهندية آنذاك، فقد أكد أن الهند أصبحت بالفعل دولة نووية، وأن برنامج التسليح الهندي مكتمل، غير أن نظام السيطرة والتحكم القائم حاليا يحتاج إلى تطوير،

بالإضافة إلى أن التجارب الأخيرة وفرت معلومات حيوية تؤكد قدرة الهند على تصميم أسلحة نووية بقوى مختلفة لاستخدامات مختلفة ووسائل إطلاق متعددة، وأضاف أن هذه التجارب دعمت إلى حد كبير من قدرة الهند في مجال المحاكاة بالحاسب الآلي لتصميمات جديدة تمكن البلاد من إجراء أي تجربة نووية بدون التفجير الفعلي (ابراهيم , 2013)وقد أثبتت الهند بعد قيامها باختبار قنبلة هيدروجينية بالإضافة لقنابل نووية انشطارية منخفضة القوة أنها أصبحت أول دولة من دول العالم الثالث تقترب في مكانتها النووية من الدول النووية الخمس الكبرى.

ثانيا: القدرات النووية الهندية بعد عام 1998

بعد إجراء التفجيرات النووية في مايو 1998 أصبحت الهند قوة نووية، واعترفت الهند بتصنيع أسلحة كيماوية، ويأتي اعترافها هذا بعد مضي ثلاثة شهور على تصديقها على معاهدة دولية تحظر هذا النوع من الأسلحة، حيث أوضحت للمجتمع العالمي أنها تمتلك بالفعل أسلحة كيماوية فيما هي تسعى للالتفاف حول التوقيع على معاهدة تحظر امتلاك أو استعمال الأسلحة الكيماوية، وتجمع معظم التقديرات السائدة حول حجم ترسانة الهند من الرؤوس النووية أنها لم تتجاوز حتى عام 2010 مائة سلاح نووي.

وتبني هذه التقديرات أساسها على أعلى تقدير لمخزون الهند من البلوتونيوم الصالح لصنع أسلحة نووية، والذي تراوح في نهاية عام 2010 ما بين 360-640 كجم وفقا لتقديرات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، مما يجعل للهند قدرة مادية تكفي لبناء ترسانة تتكون من أكثر من مائة سلاح نووي، وقد تبلغ 150 سلاحا في أفضل التقديرات. وقد تم إنتاج هذا المخزون من البلوتونيوم في مفاعلي سيروس الذي يعمل منذ خمسين عاما، والذي أغلق نهائيا في نهاية عام 2010، ودورفا الذي يعمل منذ 25 عاما، ويقدر أنه ينتج سنويا ما بين 11-18 كجم من البلوتونيوم الصالح لإنتاج أسلحة نووية، أي ما يكفي لتصنيع ما بين 2-6 رؤوس نووية في العام (stockho,2011). أما فيما يختص بنظم توصيل الأسلحة النووية، تمتلك الهند منظومة إطلاق فعالة في أكثر من 200 طائرة هجومية عام 2010 وهي أساس قدرات الهند النووية الضاربة، من أبرزها: ميراج 2000، التي تنشر الهند منها سربين في مركز سلاح الجو "جواليور" في شمال وسط الهند، وطائرات جاجوار شامشير (السيف) التي تتمركز في قاعدة أمبالا الجوية، ولها دور في إيصال الأسلحة النووية، وطائرات من طراز ميج – 27 وسوخوي-30 تحصلت عليها من روسيا والتي قد تكون ملائمة لدور نووي أيضاً .

أما في مجال الصواريخ البالستية، فتمتلك الهند منظومتين خاصتين بالصواريخ أرض-أرض، هما:

الأولى: منظومة صواريخ (بريثفي) حيث بدأ اختبار برثيفي-1 في عام 1988، ودخل الخدمة في مجمعات الجيش الهندي الصاروخية في الوحدتين 333 و335 بمجموعة الصواريخ الهندية في عام 1994، وجرت أخر عمليات لإطلاقه في 15أبريل 2009. كما تم تطوير طرازين آخرين من نفس الصاروخ هما، برثيفي-2 الذي يصل مداه 250كم، ويستطيع حمل ما بين 500 إلى 700 كجم من المتفجرات، لكن يبقى استخدامه لتوصيل رؤوس نووية محل شك، والصاروخ بريثفي-3 الذي يبلغ مداه 350 كم وقادر على حمل رأس حربي تزن طنا واحدا، ومن غير المعروف ما إذا كانت الهند قد انتهت من إكمال اختباراته أم لا .

الثانية: منظومة صواريخ (أجني) الأطول مدى والمصممة للقدرة على رد نووي في زمن قصير، حيث تم تطوير الصاروخ أجني-1 وأجني-2 في الفترة ما بين 1989 و1994 وقد دخل الصاروخ أجني-1 الخدمة العسكرية في الوحدتين 334 في عام 2004، ويبلغ مداه ما بين 700إلى 800 كم، ويحمل رأسا حربيا تزن طنا واحدا، أما الصاروخ أجني-2 الذي يبلغ مداه 2000كم، فقد دخل الخدمة المسلحة في الوحدة 335 منذ عام 2004، وأجريت عليه ستة اختبارات كان آخرها في 17 مايو 2010، وتقول مصادر عسكرية هندية إن هذا الصاروخ يعد جاهزا للنشر ودخول الخدمة العسكرية (معهد ستوكهولم , 2007)وتهدف الهند كذلك إلى بناء غواصات نووية تطلق الصواريخ من البحر، حيث أجرت على الصاروخ ساجاريكا تجربة ناجحة في 26 فبراير 2008، وأطلق رئيس الوزراء مانموهان سينج في يوليو 2009 أول

غواصة محلية الصنع تعمل بالطاقة النووية في قاعدة فيساخ اباتنام البحرية، بمساعدة تقنية روسية، وذكر سينج أن "هذه الغواصة مخصصة للأغراض الدفاعية فقط وليس مخططات عدوانية لنهاجم أي أحد (الهند , 2009) وبوجه عام يشير تطور كل من قدرات الهند النووية وبرامجها الصاروخية في مرحلة ما بعد التفجيرات النووية إلى تباطؤ كبير يدل على أن القدرات التكنولوجية والإمكانيات الاقتصادية لن تمكن الهند من بناء الحد الأدنى من الردع الفعال إلا بعد 2025، ولهذا يجوز القول إن بناء ترسانة نووية عملانية هندية تجعل هذا الردع موضع التنفيذ ستأخذ مسارا يمتد لمدة سنوات ليست بالبعيدة .

المحور الثالث

سياسة الولايات المتحدة تجاه السلاح النووي الهندي

لقد شهدت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والهند تطورًا غير مسبوقًا في علاقتهما الثنائية، وتبلور التعاون في مجال الطاقة بين كل من البلدين على مدى سنوات طويلة على مستوى الحكومتين، والأوساط الأكاديمية والصناعة. وفي الوقت الحالي هناك بعض الاتفاقيات الموجودة في مجالات الفحم، والغاز، والكهرباء، ويعمل عدد من الشركات الأمريكية في الهند. وتتقدم عملية التعاون بين البلدين في عدة مجالات مثل؛ فاعلية استخدام الطاقة، والطاقة النووية، وتطبيق التكنولوجيا الإحيائية لتحويل طاقة الغاز الحيوية، واستكشافات الطاقة الجيوفيزيائية، والطاقة المتجددة وغيرها من تكنولوجيا الطاقة النظيفة، وبالإضافة إلى التقدم في التكنولوجيا، يمكن أن يكون للطاقة النووية دور أساسيّ في مجال الكهرباء، وأن لدى الهند حاجة متوازنة ومبررة للطاقة النووية .

أولاً: تاريخ العلاقات الأمريكية – الهندية

في أعقاب انتهاء الحرب الباردة أخذت الهند تبرز كواحدة من الدول العالمية المرشحة للعب دور بارز في العلاقات الدولية في المستقبل، وبدأت معظم الأطراف الدولية الفاعلة تسعى إلى استقطاب الهند، وذلك في وقت تغيرت فيه رؤية الهند لذاتها في العلاقات الدولية بعدما أصبحت أكثر قوة اقتصاديا وعسكريا عن ذي قبل، وانتقلت من انتهاج سياسة عدم الانحياز إلى سياسة الانحياز المتعدد كوسيلة لاستقلاليتها الداخلية والخارجية في سياق الصراع والتنافس.

وشهدت أوائل التسعينيات من القرن الماضي انطلاقة لإصلاحات واسعة في الهند، وتزايد الحماس الهندي للانتقال نحو وضع استراتيجي أفضل مع انسحاب الاتحاد السوفيتي من أفغانستان في علم 1989، وقيام واشنطن بإعادة حساباتها السابقة لجانب التقارب مع الهند التي أضحى لها دور جديد في جنوب وشرق ووسط آسيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث أيدت الولايات المتحدة تدخل الهند العسكري في سريلانكا في عام 1988 وإحباط محاولة انقلاب عسكري في المالديف، ثم اقترب الموقف الأمريكي من قضية كشمير ليصب في صالح الهند خلال أزمة 1990 بين الهند وباكستان، ومع تنامي الاقتصاد الهندي خلال التسعينات، أصبحت الهند أكثر انشغالا بتوازن القوى العالمي، بحيث أخذ يتجاوز دورها أكثر من مجرد طرف تسعى الأطراف المتنازعة إلى استقطابه، أو تلجأ هي إلى أحد هذه الأطراف وقت الضرورة لتشكيل تعاون استراتيجي، وبمجرد وصول إدارة بيل كلينتون لرئاسة الولايات المتحدة زادت تحسنت علاقات الولايات المتحدة مع الهند، وفي منتصف التسعينات حدث التحول الأبرز في تغيير وجهة النظر الأمريكية نحو الهند خلال عهد كلينتون والذي بدأ خلال ولايته الثانية فتح آفاق جديدة للتعاون مع الهند، ففي أواخر عام 1997 قامت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت، بزيارة للهند كانت تهدف إلى التخطيط لزيارة للرئيس كلينتون إلى نيودلهي، والتي كانت تعد الأولى من نوعها منذ زيارة الرئيس جيمي كارتر في عام 1978.

ولكن سرعان ما توترت العلاقة بين الهند والولايات المتحدة، وذلك بسبب سعي الهند الظاهر والمتواصل لامتلاك قدرات التسلح النووي، وعدم استعدادها للتوقيع على معاهدة عدم الانتشار النووي أو معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي كانت أولى أولويات إدارة كلينتون، وهذا ما وقف حائلا أمام كافة جهود ومحاولات الهند التقرب من الولايات المتحدة، وقوبلت كافة المحاولات بفتور أمريكي، ولم يقوم أي مسئول أمريكي كبير بزيارة للهند طوال هذه الفترة، وفي

مايو 1998، أسهمت جولة تجارب التفجيرات النووية التي نفذتها (وتبعتها التجارب الباكستانية بعد ذلك بأيام)، في تسديد صفعة لهذه العلاقة، وما لبثت الولايات المتحدة الأمريكية أن فرضت عقوبات اقتصادية واسعة النطاق ضد الهند وباكستان .

وفي سنة 2003، شهدت العلاقات الهندية والأمريكية تطوراً ملحوظا خلال إدارة الرئيس بوش الابن، حيث لم تعيد الإدارة الأمريكية تجديد التعاون الأمني النووي المعلق مع الهند فحسب، بل امتد إلى أكبر مدى متاح من خلال قوانين السلطة الأمريكية والالتزامات العالمية تجاه حظر الانتشار النووي، وشاركت لجنة التنظيم الوطنية الأمريكية مع نظيرتها الهندية "مجلس تنظيم الطاقة الذرية" في التأكد من تنظيم وسلامة المفاعلات النووية في الهند، وأصبحت الهند مؤهلة للحصول على أدوات الدفاع المتقدمة كمنحة بموجب قانون المساعدات الخارجية الأمريكية عام 2003، وكان هدفها دعم الحرب على الإرهاب، وتشجيع العمل المشترك للأنظمة وتحديث المعدات العسكرية، وفي ظل رئاسة بوش، بدأت الولايات الأمريكية المتحدة في إعطاء أهمية كبيرة للهند وسعت بنشاط لجعل الهند شريك استراتيجي، ولأول مرة اجتمعت مجموعة سياسات الدفاع الهندية الأمريكية وعرضت تقديم شراكة استراتيجية وبدأت في تنفيذ ذلك الأمر، الذي تضمن تدريب مشترك وتقديم بعض المعدات ذات الصلة بالدفاع، ولقد أدى ذلك بالتالي إلى اتفاقية بين الهند والولايات المتحدة حول "الخطوة التالية في الشراكة الاستراتيجية" سنة 2004،وكانت تلك الوثيقة الأولى التي تحدد بوضوح وضع الأنشطة النووية المدنية كنقطة قوة للتعاون بين البلدين .

ثانياً: اتفاقية التعاون النووي المدني الأمريكية – الهندية

لقد سعت الولايات المتحدة لزيادة التعاون في تكنولوجيا الفضاء المدنية والنووية، والدفاع الصاروخي، والاستخدام المزدوج للتكنولوجيا المتقدمة، وكانت تهدف إلى إمداد الهند بالتكنولوجيا النووية المدنية لتلبية احتياجاتها من الطاقة، ولتقلل من مخاطر الحوادث النووية في المنشآت القديمة، ونقل التكنولوجيا والتعاون الوثيق في الأعمال التجارية، وتضمن ذلك أيضاً التكنولوجيا النووية وتكنولوجيا القذائف كجزء أساسي من الشراكة الهندية الأمريكية. وفي سبتمبر 2004، تمإعلان الخطوة التالية في الشراكة الاستراتيجية كلٍ من جورج بوشوم انموه انسينج، وانتقالها إلى المرحلة الثانية .

وفي 28 من يونيو 2005، تم توقيع البروتوكول الجديد للعلاقات الدفاعية بين كلٍ من وزير الدفاع الأمريكي ووزير الدفاع الهندي، من أجل تسهيل التدريبات المشتركة وتبادل المعلومات وإتاحة فرص أكبر للمشاركة في تطوير التكنولوجيا والتعامل مع القضايا الإنسانية والأمنية، وبعد بضع مداولات مشتركة بين البلدين، تم توقيع اتفاق في 18يوليو 2005، فيما يخص العلاقة الاستراتيجية بين البلدين، حيث أعلن كل من الزعيمين بيانًا مشتركًا حول التعاون المدني النووي (iyenger,2009) ويعتبر البيان المشترك بين البلدين كخطوة مشتركة، وقد كانت مجالات الحوار الثلاثة الرئيسية بين سلسلة واسعة من مجالات التعاون في البيان هي: استراتيجية (بما في ذلك قضايا العالمية والدفاع)، واقتصادية تشمل (التجارة، والتمويل، والاقتصاد، والبيئة)، والطاقة، تم الاعتراف بالتكنولوجيا النووية المدنية باعتبارها مجالًا رئيسيًا للتعاون في محاولة لإنهاء ثلاثة عقود من العزل الطويل للهند بواسطة فتح الطريق لأحدث تكنولوجيا نووية مدنية أثناء تسهيل وإسراع في الطاقة النووية، ولقد وافقت لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي على تشريع للتعاون الأمني الهندي الأمريكي في مجال الطاقة بهدف زيادة العلاقة التجارية الثنائية والاستثمار في منطقة الطاقة الهندية عن طريق العمل مع القطاعات العامة والخاصة لتعزيز التعاون القائم بين البلدين لتنظيم مصادر طاقة آمنة، ونظيفة، ومتسقة، ورخيصة .

إن الاتفاق النووي لا يتعلق فقط بالتعاون في مجال الطاقة النووية بل إنه أكثر من ذلك، فلقد تحول التعاون النووي إلى نوع مميز من العلاقات الثنائية الجديدة، ويركز على قضايا كالرخاء الاقتصادي، وعلاقات أكثر قربًا استراتيجيًا وعسكريًا، وتبادل معلومات استخبارية، وتعاون على محاربة الإرهاب. ويعتبر التعاون الثنائي بابًا للتعاون الاستراتيجي الأوسع بين البلدين، كما

فُرضت من قِبَل كونداليزا رايس في مراسم توقيع الاتفاقية: "لا يخمن أحد أن عملنا الجاد قد انتهى، بالطبع إن أهم ما يميز هذا الاتفاق هو فتح عالمًا أوسع بكثير لشراكتنا الاستراتيجية في القرن الواحد والعشرين، ليس تعاون نووي فقط بل على كل قطاع من الجهود الوطنية. إن هذه الاتفاقية لديها إمكانية دفع أمن الطاقة، وحماية البيئة، ودعم التطور الاقتصادي والتكنولوجي في كلا البلدين، وتقوية نظام عدم الانتشار والأمن الدولي وخلق توازن بين القوى في المنطقة الآسيوية. إن الاتفاقية مليئة بالفوائد وتقدم تعويضات ضخمة لكلا البلدين (ganaie,2005).

أما المكاسب بالنسبة للهند: تعتبر الهند هي الرابح الرئيسي من الاتفاق. وهو انتصار واضح للهند في بناء برنامجها النووي، ولقد أثبتت الاتفاقية فائدتها للهند بالطرق الآتية:

1- ستساعد الهند في تغطية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة.

2- تضع الاتفاقية نهاية لنظم إنكار التكنولوجيا والعزل النووي القديم على الهند والذي استمر لعقود، وبشكل تقليدي، سعت الهند للتعاون النووي الدولي، حتى مع الاحتفاظ ببرنامج الأسلحة النووية، بالموافقة على ضمانات جزئية على الواردات النووية. سمح هذا النهج للهند باستكمال إمكانيتها النووية المحلية بالتعاون الدولي، طالما أن هناك شركاء دوليون يرغبون في ذلك.

3- بسبب الاتفاقية، أصبحت الهند البلد الوحيدة في العالم الذي يتمتع بحكم ذاتي على المفاعلات النووية حتى دون التوقيع على معاهدة عدم الانتشار.

لقد سلط رئيس الوزراء الهندي الضوء على أهمية الاتفاقية وقال: " إن الاتفاقية لن تعيق أو تتعارض مع أنشطة الهند النووية، بما في ذلك منشآتنا العسكرية (khan , 2013) كانت الخطوة الأولى لإتمام هذه الاتفاقية هو إجراء تعديلات أمريكية تشريعية استثنائية هي الأولى من نوعها في هذا الخصوص، منها القانون الأمريكي الخاص بمنع انتشار الأسلحة النووية لعام 1978، والذي أُقر أصلاً بسبب قيام الهند بتفجيرها النووي الأول في عام 1974، ويقضي هذا القانون بمنع إمداد الولايات المتحدة بأي واردات نووية لدول غير نووية، إذا قامت هذه الدول بتفجير نووي أو ارتبطت بأنشطة نووية تهدف لتصنيع الأسلحة النووية، ونص القانون على "أن الدول غير النووية التي تطلب من الولايات المتحدة التعاون في مجال تخصيب اليورانيوم أو الوقود والمعدات النووية أو التكنولوجية النووية الحساسة، الالتزام بقيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالإشراف الكامل على كافة منشآتها النووية" .

مما سبق يتضح أن اتفاق التعاون النووي المدني بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند نموذًجا حيًا يجسد حقيقة اعتراف الدول الكبرى بوضع الهند النووي الجديد بعد أن احتوتها الولايات المتحدة، ومثالاً يثبت أن المثالية لم تخدم مصالح الهند على المستوى الدولي، إنما السياسات الواقعية الهادفة إلى الحصول على مصادر القوة هي ما تجبر الأطراف الأخرى على أخذ مصالح دولة ما في الاعتبار. ويؤكد الاتفاق كذلك أن الهند النووية استطاعت تأكيد مكانتها أمام الفاعلين الكبار؛ لأن الاتفاق لا يعبر فقط عن تغير السياسة الأمريكية تجاه الهند، وإنما يعبر كذلك عن تغير مماثل في سياسات مجموعة الموردين النوويين التي منعت الهند من الحصول على التكنولوجيا والمعدات والمواد النووية، كما أن فرنسا والمملكة المتحدة وروسيا توصلت إلى اتفاقات مماثلة مع الهند في مجال التعاون النووي المدني .

المحور الرابع

التوجه الأمريكي تجاه النووي الهندي بعد أحداث 11 من سبتمبر

مثلث هجمات 11 سبتمبر 2001، على نيويورك وواشنطن، نقلة نوعية هامة ونقطة تحول في النظام الدولي، حيث انعكس ذلك في ردود فعل الولايات المتحدة الأمريكية، والقوى الدولية الأخرى، والتي لم تقتصر على شن حملة دولية واسعة على الإرهاب، أعلنها الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في الثالث عشر من سبتمبر 2001؛ وإنما تخطتها إلى اعتماد الرئيس الأمريكي موقفا، قوامه "أن وقف الإرهاب، ومحاسبة الدول التي ترعاه، أصبحا هُما الهدف

الرئيس للولايات المتحدة الأمريكية"، وهو ما يعني أن هذه السياسة، أصبحت موجهة إلى مكافحة الإرهاب، بما تنطوي عليه من تخصص للموارد، وإعادة تشكيل التحالفات الدولية، طبقاً لما أشار إليه الرئيس الأمريكي: " من ليس معنا، فإنه مع الإرهاب" .

أولا: سياسة بوش تجاه النووي الهندي

مما لاشك فيه أن مأساة الحادي عشر من سبتمبر كانت حدث تحول جذري للبيئة الأمنية العالمية بأكملها، ليس فقط للأمريكيين ولكن أيضاً للدول الأخرى، ذكر ونستون تشرشل ذات مرة أن " المعارك الكبرى سواء المنتصرة أو الخاسرة تغير مجري الأحداث وتخلق معايير جديدة للقيم المزاجية الجديدة وتحدث أجواء جديدة في الجيوش والدول ويجب أن نتفق عليها جميعاً "،وقد غيرت حرب التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ضد الإرهاب في أفغانستان وباقي أنحاء العالم وخاصة الحرب الأمريكية الأحادية الجانب علي العراق مفهوم الأمن الدولي والسياسة العالمية تماماً، كما أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى تغيير الديناميات الاستراتيجية لمنطقة جنوب غرب آسيا خاصة بسبب التدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان.

وقد أنتجت أحداث الحادي عشر من سبتمبر أزمات حادة في العالم أجمع، ولكن العالم الإسلامي عاني من ويلاتها أكثر من غيره، وقد أدان العالم الإسلامي مأساة الحادي عشر من سبتمبر وانضمت معظم الدول الإسلامية إلى التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد الإرهاب وتعاونت بشكل كامل في حربها على الإرهاب ولكن بدأت جماعات معينة في الولايات المتحدة الأمريكية والغرب تنظيم حملة للإساءة للإسلام علي أنه دين الإرهاب والإساءة للمسلمين علي أنهم إرهابيين خلال حكم بوش، وقد أدرك الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش إلى حاجته الملحة إلى دولة في حجم الهند في حربه على الإرهاب فقرر منحها كل الامتيازات اللازمة لكسبها إلى صفه بما في ذلك التغاضي عن تمددها النووي بل ودعمها.

ثانيا: أحداث 11 سبتمبر والتعاون بين الهند والولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب

لقد سعت الهند إلى توظيف أزمة سبتمبر 2001 لصالحها، فقدمت عروضا مغرية للوقوف إلى جانب الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب، دون انتظار مطالبتها بذلك من جانب الولايات المتحدة، وقد كانت الهند تستهدف من وراء ذلك إجهاض محاولات التقارب الأمريكية الباكستانية.

وعلى خلفية أحداث 11 سبتمبر شهدا الموقفين الأمريكي والهندي تحولا مهما، فقد وفرت البيئة الدولية الناتجة عن تلك الأحداث إطارا جديدا للتعامل مع قضية كشمير، فمن ناحية سعت الهند إلى استغلال ذلك المناخ لإدراج التنظيمات الإسلامية في كشمير على قائمة التنظيمات الإرهابية، كما اتجهت الولايات المتحدة إلى التفاعل مع قضية كشمير من خلال ربطها بقضية الإرهاب العالمي عقب أحداث الهجوم على البرلمان الهندي، بإضافة الولايات المتحدة جماعتي "عسكر طيبة"، "جيش محمد" إلى قائمة المنظمات الإرهابية، وهي تلك الاتهامات التي تضاعفت عقب تفجيرات مومباي في أواخر نوفمبر 2008 (علاء, 2002).

بدأت الهند والولايات المتحدة في الاتجاه نحو المساعي التعاونية في المجالين العسكري والسياسي، وقد أطلقت كلاً منهما مبادرات عديدة لمكافحة الإرهاب وقاموا بتنفيذ مجموعة واسعة من التدريبات العسكرية المشتركة، وبالإضافة إلي زيادة التعاون العسكري، ازدادت مبيعات الأسلحة الأمريكية إلي الهند بزخم، وشملت العلاقات العسكرية بين البلدين تدريبا مشتركا على مستوى الشركات لمكافحة تمرد وحدات الجيش، ومنذ عام 2002، قامت كلاً من الولايات المتحدة والهند بتنفيذ عدد من التدريبات البحرية والجوية والبرية، وفي أكتوبر عام 2006، سافرت كتيبة من البحرية الأمريكية إلي الهند لممارسة مهمة مكافحة الإرهاب مع الجيش الهندي.

وفي أبريل عام 2007 نشر وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية نيكولاس بيرنز مقالة رأي في صحيفة واشنطن بوست أشاد فيها بالعلاقات الهندية الأمريكية القوية ودعا إلى " ضرورة اتخاذ خطوتان عمليتان أخريان لتحقيق شراكة عالمية، وزيادة التعاون الثنائي لمكافحة الإرهاب، وتأسيس شراكة عسكرية أقوى تشمل مبيعات الدفاع.

وفى عام 2008 قامت الدولتان بخمسة مناورات قتالية مشتركة، وبالإضافة إلى ذلك، ركزت القوات الخاصة من البلدين علي عمليات الارتفاعات العالية والتدريب في جامو وكشمير وبالقرب من الحدود الهندية الصينية (new framework ، 2005) ومن هنا تجدر الإشارة لسياسة الولايات المتحدة والتي تستخدمها وفقا لمصالحها ضاربة بعرض الحائط الاتفاقيات الدولية، فالاتفاق الأمريكي – الهندي، والإعفاء الذي منحته مجموعة الموردين النوويين للهند، هو استثناء عن قواعد صارمة طالما حكمت نظام منع الانتشار ونظم مراقبة تكنولوجيا الصواريخ .

لقد انتهكت الولايات المتحدة كعادتها معايير واتفاقات حظر الانتشار لتحقيق فوائد سياسية واقتصادية وكذلك خرقت التزامات متعددة لمساعدة أحد أصدقائها، حيث ساعد الاتفاق الهند على تحقيق مكاسب كبرى في تقوية برنامجها النووي، ولاسيما في ظل وجود تعاون مع الولايات المتحدة في مجال الفضاء.

نستخلص مما سبق، أن الاتفاق النووي بين الولايات المتحدة والهند يمثل ضربة قوية لجهود منع الانتشار النووي، ويجعل التفاوض بشأن منع نشر السلاح النووي مع دول أخرى مثل إيران وكوريا الشمالية أكثر صعوبة، بل قد يؤدي لسباق نووي في جنوب وشرق آسيا، لأن مجرد قيام الولايات المتحدة ومجموعة الموردين بخرق التزامات سابقة، سيجعل نفس الموردين يقومون بالأمر ذاته، خاصة الصين مع باكستان وكوريا الشمالية، وبالتالي فإن الاتفاق يعد بداية لحدوث مزيد من الانتهاكات لنظام منع الانتشار النووي العالمي بعد أن تم اعتراف من يقودون هذا النظام بدولة نووية لم توقع على معاهدة منع الانتشار .

وأخيرا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا يهمها الانتشار النووي كقضية في حد ذاتها، سواء في سياستها تجاه ما اعتبرته دول "محور الشر"، أو حتى في سياستها تجاه الدول الصديقة، بيد أن لديها مصالح أرادت تحقيقها من إبرام هذا الاتفاق؛ حيث سعت لشراكة حقيقية مع الهند لتعزز علاقتها بها، الأمر الذي سيترتب عليه نتائج تؤثر على الصين التي تعتبر أفضل صديق موثوق به لباكستان.

وعلى المدى القريب، تمت إعادة صياغة سياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه آسيا، تحديدًا جنوب آسيا، فالعلاقات الأمريكية الصينية الآن تتراجع بشكل سريع نوعًا ما لوجود بديل اقتصادي والذي يتمثل في الهند وهذا يقلل النفوذ الأمريكي مع الصين في مجموعة من القضايا، وإذا كانت السنوات الماضية مؤثرة بأي شكل، فإنه يظهر أن عملاق جنوب آسيا يُنظر إليه من قِبَل جيرانه الأصغر كتهديد بدلًا من اعتباره درعاً واقياً ضد المخاطر الأخرى، وكلما أضافت نيودلهي عنصراً جديدًا إلى قوتها العسكرية، فإن جيرانها الأصغر ينظرون إلى ذلك بدرجة عالية من الفزع، لأن أغلبهم ذوو خبرة ، بطريقة أو بأخرى، في الطموحات السلطوية الإقليمية للهند.

ومن المؤسف أن نمو الهند كقوة عظمى في جنوب آسيا من خلال الدعم الأمريكي من المرجح أن يكون بالغ التأثير ليس فقط على جيرانها، بل أيضًا على الدول الملاصقة للمحيط الهندي، وهذه هي العقبة الأساسية.

الخاتمة :

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج بشأن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الانتشار النووي الهندي، ويمكن بلورة هذا النتائج على شكل نقاط على النحو الآتي :-

* بينت الدراسة أن الإدارة الأمريكية هي أشد الإدارات تناقضا على المستوى الدولي فيما يخص سياسة ضبط التسلح النووي، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبروظفت الولايات المتحدة في ظل إدارة الرئيس جورج دبليو بوش أحداث الحادي عشر من سبتمبر لمحاصرة وتجريد الدول التي تسعى لامتلاك السلاح النووي والتي أسمتها بالدول المارقة، حيث اتهمتها بانتهاك معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، في حين الولايات المتحدة نفسها تقوم بانتهاك أحكام هذه المعاهدة، وقد تجلى ذلك بشكل واضح في تعاونها النووي مع الهند والسماح لإسرائيل بالمضي قدما نحو امتلاك أسلحة الدمار الشامل وذلك لأسباب تتعلق بالتوازنات الإقليمية التي تخدم مصالحها .

* تعاملت الولايات المتحدة مع الملف النووي الهندي ليس من منطلق ما يمكن أن يخلفه هذا البرنامج النووي من خطورة على النظام العالمي الساعي لمنع الانتشار النووي، وإنما من منظور دعم الحلفاء والأصدقاء، حيثاعترفت واشنطن بالسلاح النووي للهند، نظرا لحاجة واشنطن إليها في ظل حربها على الإرهاب، ولموازنة صعود القوة الصينية، وتعد هذه الازدواجية في تعامل الدول الكبرى مع القضايا النووية أحد العوامل الرئيسية في تزايد الانتشار النووي في العالم، من هنا أكدت الدراسة أن حتميات القوة تعلو وتسمو فوق مبادئ الشرعية الدولية أحيانًا، كما أن الولايات المتحدة تفسر الشرعية الدولية من منطلق مصلحتها الشخصية البحتة ومصالح حلفائها في المنطقة .

* جسد الاتفاق النووي المدني بين الولايات المتحدة والهند حقيقة اعتراف الدول الكبرى بوضع الهند النووي الجديد بعد أن فشلت في احتوائها نوويًا لأكثر من ثلاثة عقود خلت، فهو لا يعبر فقط عن تغير السياسة الأمريكية تجاه الهند، وإنما يعبر كذلك عن تغير مماثل في سياسات مجموعة الموردين النوويين التي منعت الهند من الحصول على التكنولوجيا والمعدات والمواد النووية، خاصة أن فرنسا والمملكة المتحدة وروسيا توصلوا إلى اتفاقات مماثلة مع الهند في مجال التعاون النووي السلمي .

* مدت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1995 الهند بالكمبيوترات المتفوقة وأنظمة الأمان النووي وتقنيات الروبوت للمعاهد النووية الهندية، حيث يتم إنتاج المواد النووية الانشطارية.

* بررت الهند امتلاك السلاح النووي بأنه وسيلة للدفاع عن الأمن القومي الهندي من خلال توفير الردع المناسب، وأكدت أنها لن تستخدم الأسلحة النووية أو تهدد باستخدامها ضد أي دولة، وإنما هي لردع الآخرين عن استخدام السلاح النووي ضدها.

المراجع :

إبراهيم عبدالحميد غالي، سياسة الهند النووية في نصف قرن المسار والمؤثرات ، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2013 . ص 46

السيد صدقي عابدين، أثر العامل النووي على قضية كشمير، ضمن كتاب قضية كشمير، تحرير محمد السيد سليم، محمد سعد أبو عامود ، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2012 . ص ص 92-93

الهند أو لغواصة نووية صنعت محليا، شبكة سيإنان العربية، 26 يوليو 2009 http//Arabic.com/2009/world/7/26/india-submarine/index.html

جعفر ضياء الدين، "الصراع النووي في شبه القارة الهندية: الواقع والآفاق"، المستقبل العربي، العدد 316 (حزيران/يونيو2005) . ص89 - 90

جمال مظلوم، التوازن العسكري بين الهند وباكستان، مجلة شؤون خليجية ، العدد 31، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، خريف 2002 .ص 184

شحاتة أحمد ناصر، السباق النووي بين الهند وباكستان، كراسات استراتيجية خليجية، القاهرة، 1998 . ص 15

علاء سالم، الهند وباكستان: التوظيف السياسي لأزمة سبتمبر، مجلة الديمقراطية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة، العدد 5 يناير 2002 . ص 180

القوة النووية الهندية موجهه ضد باكستان والصين – الإمارات اليوم www.emaratalyoum.com

كريس سميث، الأسلحة النووية في جنوب آسيا، أبو ظبي، منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006 . ص 12-13

معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2007، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 2007 .

ممدوح عطية، القدرات النووية الهندية.. وتطورها، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 133 (ربيع/1998) . ص244

GanaieMuzaffarAhemad, Indo-US Civil Nuclear Deal: Heralding a New Era in Indo-US Relations, in Mohammed BadrulAlam, 'Indo-US Relations: Dimensions and Emerging Trends', (ed.), Shipra Publications, Delhi, ISBN 978-81-7541-671-0, 52, (2013**)**

Iyenger P.K., There are Weighty Reasons not to Accept the 123 Agreement, in Strategic Sellout: India-US Nuclear Deal by Bharat Karnad and et al (eds.), Pentagon Press, New Delhi, ISBN 978-81-8274-432-5, 286-292**,** (2009).

Khan Zahid Ali, Indo-US Civilian Nuclear Deal: The Gainer and the Loser, *South Asian Studies*, 28(1),244**,** (2013)**.**

Mohan Malik, China and India: Great Power Rivals (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2011), 60; Waheguru Pal, Singh Sidhu, and Jing-Dong Yuan, China and India: Cooperation or Conflict? (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2003) .P145

New Framework for the US-India Defense Relationship",
Washington, DC, 28 June 2005, http://www.indianemba press release/2005/June/31.htm>, 21 January 2008

Raja Menon, A Nuclear Strategy for India (New Delhi, United Service Institute of India Pvt Ltd, 2000) .P 69

Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI Yearbook 2011:Armament, Disarmament and International Security (New York, Oxford University `Press, 2011)